الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محـــضر اجتـــماع
لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

- **تاريخ الاجتماع:** الثلاثاء 15 جويلية 2025.
- **جدول الأعمال:**

1. الاستماع الى جهة المبادرة حول مقترح القانون المتعلق بتنظيم التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية (عدد 2024/48) المُحال إلى اللجنة في إطار إبداء الرأي.
2. مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي (عدد 2024/42).

- **الحضور:**
  - **الحاضرون:** 06
  - **المعتذرون:** 00
  - **الغائبون:** 04
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:**01

- **افتتاح الجلسة:** 13.05 **دق** **رفع الجلسة:** 15.30 **دق**

1. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد جلسة يوم الثلاثاء 15 جويلية 2025 خصصت الجزء الأول منها للاستماع الى جهة المبادرة حول مقترح القانون المتعلق بتنظيم التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية (عدد 2024/48) المُحال الى اللجنة في إطار إبداء الرأي بناء على قرار مكتب المجلس المنعقد بتاريخ 23 ماي 2024 وبطلب من لجنة الفلاحة والامن الغذائي والمائي والصيد البحري كلجنة متعهدة أصالة،في حين تم تخصيص الجزء الثاني

لمواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي (عدد 2024/42).

في مفتتح الجلسة، وقبل فسح المجال لممثل جهة المبادرة التشريعية، وبعد دراسة مقترح القانون و الاطلاع على وثيقة شرح الأسباب ، أكد أعضاء اللجنة على أهمية مقترح القانون المتعلق بتنظيم التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية (عدد 2024/48) الذي يهدف الى حل معضلة الأراضي الدولية وإدخالها في الدورة الاقتصادية بما يساهم في تحقيق السيادة الوطنية عبر ضمان الامن الغذائي والمحافظة على المقدرة الشرائية للمواطن والذي يستعرض رؤية شاملة لحوكمة التصرّف في الأراضي الفلاحية التي تمتلكها الدولة والتي تضعها على ذمّة ديوان الأراضي الدولية أو على ذمّة المستثمرين الخواص على وجه الكراء.

1. الاستماع الى جهة المبادرة حول مقترح القانون المتعلق بتنظيم التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية (عدد 2024/48):

في مستهل مداخلته، أفاد ممثل جهة المبادرة أنه تم صياغة مقترح القانون موضوع إبداء الرأي بعد القيام بزيارات ميدانية الى جميع المركبات الفلاحية في بلادنا والاستماع الى العاملين بها للاطلاع على الوضع الحالي ومعاينة الإشكاليات المطروحة والمتمثلة خاصة في:

- الصعوبات المالية لديوان الأراضي الدولية وتراكم ديونه المقدّرة بحوالي 365 م.د،
- ضعف الحوكمة وغياب أنماط التصرف الناجعة لعدم وجود عقود أهداف وبرامج استثمارات تراعي الخصوصيات المناخية لكل منطقة.
- مركزية القرار مما نتج عنه بطء في اتخاذ القرارات اللازمة وطول الإجراءات الإدارية وهو أمر لا يتماشي وطبيعة النشاط الفلاحي الذي يتطلب سرعة الدخل،
- عدم تحديث آليات المتابعة والمراقبة وتقلص الدور الرقابي لسلطة الاشراف،
- محدودية الإنتاجية وتراجع مردودية المقاسم الفلاحية المستغلة عبر الديوان مقارنة بالقطاع الخاص،
- مشاكل فنية وتقنية تتعلق بالبنية التحتية والمعدات،
- اثقال كاهل ديوان الاراضي الدولية بالاراضي الراجعة بالنظر لوزارة املاك الدولة والشؤون العقارية خاصة أن الديوان مكلف بمراقبتها دون ان يكون له الحق في استغلالها.

وأضاف ممثل جهة المبادرة انه تم منذ سنة 2004 وفي أكثر من مناسبة وضع خطط اصلاح وإعادة هيكلة لديوان الاراضي الدولية عبر تصفية كامل ديونه ولكن دون أن تتحقق الأهداف المرجوة وهو ما يعني أن الاشكال غير مرتبط بالموارد المالية بل بغياب الحوكمة وسوء تسيير هذه المؤسسة، مبينا ان المجهودات الرامية الى اصلاح ديوان الأراضي الدولية تواصلت

في الفترة الأخيرة من خلال عقد مجلس وزاري بتاريخ 08 أكتوبر 2024 خُصّص للنظر في الإجراءات المالية والهيكلية الكفيلة بالنهوض بأداء ديوان الأراضي الدوليّة، تم خلاله إقرار 9 تدابير استعجالية لم يتم تفعيل أي واحدة منها الى حد الساعة.

كما تطرق الضيف الى اهداف مقترح القانون مشيرا أنه يرمي الى احكام التصرف في الأراضي الدولية التي تشكل رصيدا عقاريا هاما يضطلع بدور استراتيجي في تنشيط الدورة الاقتصادية الوطنية، وذلك عبر اقتراح رؤية استراتيجية تعمل على القطع مع النظام المركزي في التعاطي مع النشاط الفلاحي وإعطاء صلاحيات للجهات من خلال احداث خمس دواوين إقليمية تماشيا مع المنوال الجديد للدولة القائم على الأقاليم وفق احكام دستور 25 جويلية 2022. وتتمتع هذه الدواوين بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية والإدارية وتخضع لاشراف الوزارة المكلفة بالفلاحة التي تتولى مراقبة نشاطه بواسطة عقود أهداف تراعي التغيرات المناخية والخصوصيات الفلاحية لكل إقليم بما يخلق مناخ تنافسي بين الأقاليم مع إمكانية عقد برامج تعاون بين هذه الدواوين.

وتعرض الضيف الى هيكلة هذه الدواوين وكيفية تسييرها،موضوع العنوان الثالث من مقترح القانون، مؤكدا ضرورة الاعتماد على العنصر البشري المختص لتجاوز الإشكاليات الحالية لغياب التخصص والعمل على الاستفادة من التطور التكنولوجي والتقني، مضيفا ان مقترح القانون يمنح الدواوين حق التصرف والاستثمار في كل الأراضي الموضوعة على ذمته بما فيها الأراضي الراجعة بالنظر للوزارة المكلفة باملاك الدولة.

وفي خاتمة مداخلته أفاد ممثل جهة المبادرة ان لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري، بصفتها لجنة متعهدة اصالة بدراسة مقترح القانون، عقدت سلسة من الاستماعات الى كل الجهات المعنية الذين ثمنوا اجمالا هذا المقترح وقدموا جملة من الملاحظات حول عدد من الفصول.

وفي تفاعلهم مع مداخلة ممثل جهة المبادرة، قدم أعضاء اللجنة جملة من الملاحظات والتساؤلات والتوصيات والاراء التي تمحورت حول :

- تثمين هذه المبادرة التشريعية التي تترجم الحس الوطني الذي يتميز به النواب وحرصهم الدائم على إيجاد الحلول الناجعة من خلال مراجعة التشريعات بما يمّكن في هذه الحالة من النهوض بقطاع الأراضي الدولية وإصلاح القطاع الفلاحي وهو ما تعكسه وثيقة شرح الأسباب لمقترح القانون من جدية في الأرقام وإحاطة شاملة بالإشكاليات التي تعرقل نشاط ديوان الأراضي الدولية.

- الإشارة الى ان هذا المقترح يقدم تصور تنموي يقطع مع المركزية ويدعم التوجه الجديد للدولة وفق احكام وفلسفة دستور 25 جويلية 2022 الرامي الى التوزيع العادل للثروات بين الجهات وفي إطار التناغم مع الرؤية التنموية المضمنة بالدستور وذلك عبر اعتماد التقسيم الإقليمي للتراب التونسي.

- التأكيد على أهمية مقترح القانون الذي يهدف إلى حماية الأراضي الدولية الفلاحية من سوء التصرف وغياب الحوكمة جراء تراجع دور ديوان الأراضي الدولية الذي لم يعد قادرا على مواصلة الإشراف على هذه الأراضي وإحداث دواوين فلاحية حسب الأقاليم بهدف الحد من الاستثمار الخاص في الأراضي الدولية من جهة وإنقاذ المركبات الفلاحية الدولية من الوضع الكارثي الذي تعيشه من جهة أخرى.

- التأكيد على أهمية الأراضي الفلاحية الدولية ودورها التاريخي في تأمين الحاجيات الغذائية ودور ديوان الأراضي الدولية بعد الاستقلال في تطوير الفلاحة وتنظيمها باعتباره أحد الركائز الأساسية للدولة والاشارة الى أن غياب الحوكمة وحسن التصرف في السنوات الماضية وضعف الجهاز الرقابي لديوان الأراضي الدولية أدى الى تردي الإنتاج والإنتاجية.

- الدعوة إلى مزيد إثراء هذه المبادرة التشريعية وتطويرها وذلك باقتراح العمل على مزيد تدقيق بعض الفصول على غرار **الفصل الأول** المتعلق بتعريف الأراضي الدولية وذلك باعتماد التعريف المنصوص عليه بالقانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 والمتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية وكذلك **الفصل الثاني** المتعلق بإحداث الدواوين الفلاحية الإقليمية في اتجاه تفادي الخلط بين المؤسسة العمومية والمنشأة العمومية.

- التطرق الى مسألة تصنيف مقترح القانون وتقديمه في شكل مقترح قانون أساسي واقتراح ان يتخذ شكل قانون عادي عملا بأحكام الفصل 75 من الدستور على اعتبار أن هذا المقترح يتنزل في إطار "إحداث أصناف المؤسسات والمنشآت العمومية" كإحدى المسائل التي تتخذ شكل قوانين عادية.

- التساؤل عن الانعكاسات المالية لحل الديوان الوطني للأراضي الدولية وإحداث خمسة دواوين جديدة والذي يقتضي توفير اعتمادات إضافية خاصة في ظل الصعوبات التي تشهدها المالية العمومية والدعوة لأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار في اتجاه مزيد دراسة الاعباء المالية لمقترح القانون ليكون منسجما مع أحكام الفصل 69 من الدستور.

- اقتراح أحد الأعضاء توسيع دائرة النقاش لإيجاد حلول لإنقاذ الديوان الوطني للأراضي الدولية من خلال إعادة هيكلته والرفع من نسق الاستثمار عوضا عن حله وتعويضه باعتبار أن المشكل الأساسي يكمن في سوء التصرف وتفشي الفساد، وهو ما يقتضي التوجه نحو وضع رؤية استراتيجية كاملة وشاملة للإصلاح وإعادة الهيكلة من أجل الحفاظ على هذه المؤسسة العمومية وضمان ديمومتها لاسترجاع اشعاعها كقاطرة لتحقيق السيادة الغذائية.

- تطرق أحد الأعضاء الى التوصيات المنبثقة عن المجلس الوزاري المضيق المنعقد خلال شهر أكتوبر 2024 حول وضعية ديوان الأراضي الدولية والتي من بينها إعادة هيكلة هذه المؤسسة العمومية وإيجاد الحلول الكفيلة بتطوير أدائها والتي أفاد بخصوصها ممثل جهة المبادرة أنه لم يتم تفعيل أي قرار منها مؤكدا تأخّر عملية الإصلاح والبطء في تنفيذ هذه التوصيات.

- اقتراح أحد الأعضاء التنصيص صلب مقترح القانون على إحالة التقارير السنوية للدواوين الفلاحية الإقليمية الى مجلس نواب الشعب.

وفي اطار التفاعل مع ملاحظات وتساؤلات أعضاء اللجنة، شاطر ممثل جهة المبادرة رأي أعضاء اللجنة حول مسألة تصنيف مقترح القانون مشيرا أنه تم استدراك النقطة المتعلقة بالطبيعة القانونية للمبادرة التشريعية ليتخذ شكل قانون عادي وليس قانونا أساسيا. و بخصوص الأعباء المالية لمقترح القانون، أشار أن التكلفة المالية للخطة الإصلاحية المعروضة تعتبر محدودة حيث انه سيتم استغلال نفس الرصيد البشري والبنية التحتية والبناءات المتوفرة حاليا وذلك بإعادة توزيعها على الدواوين الفلاحية الإقليمية. كما أبدى استعداد جهة المبادرة التشريعية للتفاعل مع كل المقترحات الرامية الى تجويد الصياغة القانونية لعدد من الفصول بناء على ما تم تقديمه من ملاحظات مع الانفتاح على جميع مقترحات التعديل المتعلقة به.

هذا، وقررت اللجنة عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 67 من النظام الداخلي، التفويض لمكتبها للمصادقة على التقرير المتعلق بإبداء الرأي بخصوص هذا المقترح بناء على مناقشتها ودراستها لمقترح القانون وعلى جلسة الاستماع لجهة المبادرة وكذلك استئناسا بجلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة المتعهدة اصالة الى مختلف الأطراف المتدخلة واحالته الى اللجنة المعنية.

2. مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي (عدد 2024/42).

وفي الجزء الثاني من الجلسة، واصلت اللجنة أشغالها بالنظر في مقترح القانون المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي (عدد 2024/42). حيث تم استعراض حوصلة لجميع أشغال اللجنة بخصوصه ومختلف جلسات الاستماع التي تم عقدها في الغرض وما توصلت به اللجنة من مقترحات كتابية من قبل الأطراف المُستمع اليها. وبعد التداول والنقاش، قررت اللجنة مراسلة وزارة المالية لطلب موافاتها في أقرب الآجال الممكنة بملاحظات كتابية حول فصول مقترح القانون المذكور في جوانبه المالية والجبائية وذلك تبعا لجلسة الاستماع لممثلين عن وزارة المالية المنعقدة بتاريخ 28 أفريل 2025 بما من شأنه أن يُسهم في ضمان تَناغم هذه المبادرة التشريعية مع المنظومة القانونية المعمول بها حاليا خاصة مع التشريع الجبائي الجاري به العمل ليتسنى الاستئناس بها خلال مناقشة فصول مقترح القانون.

هذا، وفي ختام الجلسة أثار أحد أعضاء اللجنة وضعية عدد من الطرقات في ولاية سليانة على غرار الطريق الوطنية عدد 18 مبيّنا أنه تعرض الى هذه المسألة مع الوزارة الكلفة بالتجهيز عن طريق الأسئلة الكتابية والشفاهية دون تلقي أجوبة ضافية مقترحا إمكانية تنظيم زيارة ميدانية لمعاينة وضعية هذه الطرقات ومدى التقدم في انجازها.وبعد التداول، قرر الأعضاء الحاضرون عرض هذه المسائل المرتبطة بالمشاغل الجهوية للنواب وكيفية التعاطي معها على اجتماع اللجنة المقبل لمزيد الناقش حولها مع إمكانية التنسيق في مرحلة لاحقة مع لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية، بصفتها لجنة مختصة في موضوع الحال، وذلك أخذا بعين الاعتبار للاختصاصات المسندة للجان طبقا لاحكام الفصل 49 من النظام الداخلي.

2. قـــرار اللّجنة:

- تكليف مكتب اللجنة للإعداد التقرير المتعلق بإبداء الراي بخصوص مقترح القانون المتعلق بتنظيم التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية (عدد 2024/48) واحالته الى لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري المتعهدة أصالة بالنظر فيه.

- مواصلة النظر في مقترح القانون (عدد 42/ 2024) المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي بالانطلاق في مناقشة الفصول والتصويت عليها.

نائب رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
مراد الخزامي	**بوبكر بن يحي**